حفل الترحيب

تونس

خطاب صاحب السعادة السيد خورخي لوموناكو

نائب رئيس جمعية الدول الأطراف

سيدي الرئيس،

سيدتي المسجلة،

ممثلة مكتب المدعي العام

أصحاب السعادة،

السفير محمد كريم بن بشر،

بتسليمها صك انضمامها إلى نظام روما الأساسي في ٢٤ حزيران/يونيو ٢٠١١، أبانت حكومة تونس باتخاذها خطوة محددة وملموسة ومناسبة تماما، عن التزامها بالعدالة الجنائية الدولية. وترحب جمعية الدول الأطراف بحرارة بتونس بصفتها الدولة الطرف السادسة عشرة بعد المائة، وتحَيّي قرارها بالالتحاق بركب جهود المجتمع الدولي الرامية إلى وضع حد لإفلات مرتكبي أخطر الجرائم، التي تهدد سِلْم العالم وأمنه ورفاهه، من العقاب.

وبانضمامها إلى نظام روما الأساسي، أصبحت تونس الدولة الإفريقية الثانية والثلاثين، وأول بلد في شمال إفريقيا، ورابع دولة عضو بالجامعة العربية تصبح دولة طرفا في نظام روما الأساسي.

وفي ظرف أقل من أسبوع بعد ذلك، ذهبت تونس إلى أبعد مما ذهبت إليه حتى بعض الدول الأطراف، إذ انضمت في ٢٩ حزيران/يونيو إلى الاتفاق بشأن امتيازات المحكمة الجنائية الدولية وحصانتها. ويبرز الانضمام إلى كل من النظام الأساسي والاتفاق دور المحكمة كطرف فاعل أساسي في مجال العدالة الجنائية الدولية في وقت تشهد فيه المنطقة تغيرات متسارعة.

لعبت منطقة ما يعرف الآن بتونس دورا بالغ الأهمية في صنع تاريخ شمال إفريقيا والشرق الأوسط. وبعد مرور ٢٥٠٠ سنة، ها هي الأحداث الواقعة هناك تترك أثرها على العالم مرة أخرى.

فمن مدينة قرطاج، التي كانت الحضارة المهيمنة في غرب البحر الأبيض المتوسط في القرن الخامس قبل الميلاد إلى ازدهارها الاقتصادي والزراعي البارز في زمن الإمبراطورية الرومانية، فقد كانت بمثابة القوة الدافعة لحضارات أخرى بالمنطقة.

خلال الشهور القليلة الماضية، أصبحت تونس مرة أخرى مصدر إلهام. فما بدأ بمدينة سيدي بوزيد في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ على أنه عمل عصيان مدني من طرف شخص واحد تردد صداه عبر أرجاء المنطقة وأدى إلى تغييرات جوهرية بها وخارجها، ولا زالت أبعادها لم تعرف بعد.

وباتخاذها قرار الانضمام إلى نظام روما الأساسي والصكوك الدولية الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان، تبعث تونس رسالة قوية وواضحة إلى المجتمع الدولي بأنها تتبنى عصرها المتغير وأنها تريد أن تتعهد بحقوق الإنسان وسيادة القانون. لقد برهنت تونس على التزامها الراسخ بدخول حقبة جديدة يسترشد فيها المجتمع بقواعد واضحة وبمبدأ المساواة أمام القانون.

وإبرازاً لكون الانضمام إلى النظام الأساسي ليس إلا بداية مسار انخراط والتزام أية دولة طرف بمنظومة المحكمة الجنائية الدولية، ستُعقد ندوة حول هذه الأخيرة من ١٩ إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١١ بتونس. وستُرَكّز هذه المبادرة، التي تأتي في الوقت المناسب، على توفير تدريب تفاعلي حول نظام روما الأساسي لفائدة الرواد من مهنيّي القانون بغية تمتين تعاون الدول مع المحكمة. وكما لوحظ في عدة مناسبات سابقة، ، بينت الندوات على أنها وسيلة فعالة في تنمية الوعي بمنهج نظام روما الأساسي بغية وضع المحكمة على جدول أعمال منطقة شمال إفريقيا.

لا ينبغي الاستخفاف برمزية حفل هذا اليوم، فنحن نحتفل بجزء من مستقبل تونس المبشر بكل خير بقدر ما نحتفل بما قد يجلبه انضمامها إلى نظام روما الأساسي إلى المنطقة وعلاقتها بالمحكمة الجنائية الدولية. وأنا واثق أن انضمام تونس سيشجع دولا أخرى، خاصة في شمال إفريقيا، على أن تصبح دولا أطرافا في المحكمة الجنائية الدولية في المستقبل القريب، فمحاربة الإفلات من العقاب وتعزيز المساءلة أمران في مصلحة الجميع.

إنه لِذلك حقاً شرف لي، نيابة عن جمعية الدول الأطراف، أن أُهنّيء تونس وأن أرحب بها بحرارة في الأسرة المتنامية للمحكمة الجنائية الدولية.

لاهاي، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١١

***